**المحور الثاني : مفهوم المشروع الاقتصادي وأشكاله**

**أولاً: تعريف المشروع الاقتصادي**

يعد المشروع الاقتصادي أياً كان نوعه زراعياً أم صناعياً أم خدمياً ، النواة الأساسية في البناء الاقتصادي الوطني ، كما انه كان وما يزال محور اهتمام الاقتصاديين منذ ظهور علم الاقتصاد بوصفه علماً مستقلاً وحتى وقتنا الحاضر ، لكن مع ذلك لا يمكن إيجاد تعريف متفق عليه للمشروع الاقتصادي ، وقد يكون السبب وراء اختلاف مفاهيم المشروع الاقتصادي وتعددها ناجم عن اختلاف وتعدد الرؤى في بيان مفهومه ، وكذلك طبيعة ونوعية اهتمام الباحثين من اقتصاديين وإداريين وصناعيين... الخ .

إن المشروع الاستثماري هو " اقتراح خاص باستثمار يهدف إلى إنشاء أو توسيع و / أو تطوير ما هو قائم فعلا بهدف زيادة إنتاج السلع و / أو الخدمات في مكان ما خلال فترة زمنية معينة" ، و من التعريفات الأخرى التي تطرقت إلى توصيف المشروع الاقتصادي وتعريفه ، تعريف البنك الدولي للمشروع الاقتصادي " إذ يرى أنه نشاط استثماري تنفق فيه الموارد المالية لخلق أصول رأسمالية تنتج منافع عبر فترة من الزمن ، وهو نشاط ستنفق فيه الأموال توقعا للعائد و يخضع بصورة منطقية للتخطيط والتمويل بوصفه وحدة اقتصادية مستقلة".

أما رواد النظرية الكلاسيكية الحديثة فهم يعرفون المشروع الاقتصادي بأنه " تنظيم أو وحدة اقتصادية تتمتع باستقلال إداراتها و يتم من خلال توجيه ما يحصل عليه المنظم من عناصر الإنتاج ، لإنتاج سلعة ( أو تقديم خدمة ) واحدة تتجانس جميع وحداتها تجانسا مطلقا من اجل بيعها في السوق بهدف تحقيق أقصى ربح " .

**ما هي عناصر المشروع الاقتصادي:**

1. نشاط استثماري ينطوي على مجموعة من الأنشطة ويؤدي إلى وجود منتجات وهو يلوح بوصفه فرصة سرعان ما يتحول إلى فكرة متميزة فنيا واقتصاديا.
2. المنظم أو المدير الذي يتولى مهمة المزج بين عناصر الإنتاج .
3. السوق الذي يتم فيه تصريف الإنتاج بمعنى آخر الطلب على منتجات المشروع . –
4. الربح أو العائد على الاستثمار بوصه هدفاً أساسيا لإقامة المشروع و يشمل العائد هنا كل من العائد المادي والاجتماعي .
5. العنصر الآخر الذي يشمله المشروع وهو استقلاليته النسبية ليتمتع المشروع بشخصية معنوية اعتبارية.
6. المخاطرة اذ ان هناك دائماً درجة معينة من المخاطرة توجد عند اختيار أي مشروع اقتصادي ، فقد يتحمل المشروع الريح أو الخسارة الناتجة عن نشاطه .
7. تكلفة الفرصة البديلة على اعتبار أن تكلفة إي شيء تقدر بأفضل بديل أو كسب يتم التخلي عنه.

**ثانياً: أشكال المشروعات**

هناك صعوبة حقيقية في تصنيف المشروعات الاستثمارية ، وهذه الصعوبة تعود لتعدد المعايير وتشعبها التي من الممكن الاستناد إليها عند القيام بهذا التقييم . وعلى هذا الأساس فبعض المشروعات تأخذ صفة معينة اعتماداً على معيار معين فإذا ما تغير المعيار تأخذ نفس المشروعات صفة أو تسمية تصنيفاً أخر . فعلى سبيل المثال اذا كان هناك مصنع لإنتاج أنواع معينة من الجبن ، فإذا كان هناك معيار لتقييم المشروعات الصناعية و الزراعية فسوف يقع هذا المشروع ضمن المشروعات الصناعية واذا استخدمنا معيار أخر مثل الصناعات الغذائية والمعدنية فسوف يقع في قسم الصناعات الغذائية واذا جاز لنا استخدام معيار ثالث وهو الصناعات الاستهلاكية و الصناعات الرأسمالية فسوف يقع ضمن الصناعات الاستهلاكية.

وعادة ما يتم اختيار المشروع الاستثماري الذي يعطي عائدا أعلى من سعر الفائدة أو سعر الخصم السائد في السوق بوصف أن هذين الأخيرين يمثلان الحد الأدنى لتكلفة رأس المال في كل الأحوال التي يكون فيها المستثمر حر الإرادة في اختيار ما يراه من مشروعات , أو إيداع أمواله في البنوك " قد لا يكون ممكنا في الواقع العملي التعرف على وحدة استثمارية واحدة نتيجة لوجود عدة بدائل أو لوجود مشروعات فرعية Sub Projects ضمن مشروعات متكاملة Integrated Projects كما في حالة المجمع الزراعي الصناعي.

**تنقسم المشروعات الاستثمارية إلى المجموعات الآتية :**

1. مشروعات استثمارية جديدة : وهي مشروعات لم تكن موجودة من قبل يتولد عنها طاقة إنتاجية جديدة .
2. **مشروعات استكمال :** وهي إضافة أصول إلى مشروعات قائمة بالفعل بهدف تحقيق طاقة إنتاجية اضافية تؤدي الى توازن مراحل الانتاج المختلفة.
3. **مشروعات توسع :** وتتمثل في إضافة طاقة جديدة في مشروع قائم مثل إضافة خط إنتاج جديد لمنتج يتم انتاجه من قبل او منتج جديد.
4. **مشروعات تحديث ( إحلال وتجديد ) :** وتتمثل في شراء أصول جديدة ( الات مثلاً ) لإحلالها بدلا من أصول قديمة بهدف الاحتفاظ بالطاقة الانتاجية للمشروع ، أو بهدف تطوير وتحسين الكفاءة الانتاجية والتشغيلية للمشروع.

**اهم المعايير التي تقسم المشروعات الاستثمارية:**

1. **مشروعات قابلة للقياس:** هناك مشروعات قابلة للقياس وأخرى غير قابلة للقياس . فالمجموعة الأولى هي تلك المشروعات التي تنتج منتجات او تولد منافع قابلة للتقييم النقدي ، و غالبا ما يكون لهذه المنتجات ( سواء أكانت سلعا أم خدمات ) أسواق تحدد فيها أسعارها ( كالمشروعات الزراعية والصناعية السياحية ) بحيث تثمن منتجاتها على أساس هذه الأسعار . فضلاً عن المشروعات التي تثمن منافعها نقداً من دون أن يدفع المنتفعون بها مقابلا مباشرا كالطرق العامة مثلا.
2. **مشروعات غير قابلة للقياس:** فهي المشروعات التي يصعب تثمين منتجاتها بصورة نقدية . ومن أمثلتها مشروعات الصحة والتعليم والبينة و غيرها .
3. المشروعات التبادلية: تنقسم المشروعات الاستثمارية من حيث العلاقات التبادلية إلى ثلاثة أنواع : مشروعات مانعة بالتبادل , ومشروعات مستقلة , ومشروعات متكاملة فالمشروعات المانعة بالتبادل هي تلك التي تتنافس على قدر محدد من الموارد بشكل يكون فيها اختيار احدها مانعاً الاختيار الأخر . أما بالنسبة للمشروعات المستقلة فهي تلك المشروعات التي لا يمنع إقامة احدها إقامة الاخر طالما توافرت الموارد المطلوبة ، كما إن إقامة أحدها لا تكون مشروطة بإقامة الأخرى . أما الآخر بالنسبة للمشروعات المتكاملة فهي تلك المشروعات التي يلزم إقامة أحدها لإقامة الأخر.
4. **البعد الاجتماعي:** تنقسم المشروعات التي يمكن للقطاع الخاص القيام بها إلى نوعين مشروعات الإنتاج المباشر , و هي تلك المشروعات التي تنتج سلعا أو تقدم خدمات يمكن بيعها مباشرة للجمهور على أساس فردي بحيث لا يكون البعد الاجتماعي فيها ظاهرا والنوع الثاني هو مشروعات البنية الأساسية مثل الطرق والجسور والمطارات والموانئ والكهرباء والمياه , إذ أن تقديم خدمات لها بعد اجتماعي يجعل الحكومة ملزمة بتوفيرها للجمهور بأسعار مناسبة .